

في جميع الثلاثة والاثنية في البرقع طبعه وهي على كونه مخصوصه فانه لا احتساب الخفيض  
وقيل قضيها للزوج معنى للفظا وحفل عن الحفيه ومن الفروع المشكل على ذلك ما لو قال  
جماعة يسمونها لسته مثلا او قالت المرات لا وليا لها الذي في درجة ما لو حلف اليك ليس  
اذنتكم في تزويجها فالصاحبة شرط الاجماع وهو الحلف لليك ليس هذه التي في مثلها حيث  
الاباكية وما لو قال لا اكلمه وما جعل بدون عاده الثاني لم يثبت الا بتكليمها بخلاف ذلك كثيرا  
ولا عرفه فانها عينان وما لو حلف لا يلبس فلينسحب فدا كما في سوار فانه حيث من ان  
الملي يتبع الحار ويكون اللام مفرد وجمعه على ضم الحار وغير ذلك وعلم من تعريفه انه علم  
**في بيان التعريف** حلي بالنسبة للفصول **كالبس** في قوله تعالى واحل الله البيع فالزوج  
**انما قاله** اي للبيعه كما في قول الامام في حلي كالمالكين حلي ذلك ما اذا **الزوج**  
**العهد** اي اللام **محققا** والابان كان في كونهما در الاكراه فلا يثبت حرمته رجل  
ثم يقين الرجل اذ لم العهد ما في بعض ما هيبة **وقيل ان هذا اللام** **البيع**  
**مطلقا** وبه قال الامام الرازي في حقه الحسن التصادق ببعض الافراد في قوله  
لبيعت الشيب ومثرت لما قال لان ذلك هو المتيقن الا اذا فانت قريته على العموم  
في قوله تعالى ان انسان ليحسرا الذي آمنوا وعلو العاقب وقال العزالي في حقه  
الامام لا يعمل الا اذا كان واهب بالثالث في حديث الصيحين الذهب بالذهب بال  
ها وهاه والبر بالبر والاه وهاه والمضرب بالاه وهاه والتمر بالتمر بال  
ها وهاه فان تميز واحد بالوجه لا يفرق اذ يقال رجل واحد خوفي ذلك لا يثبت لصادق  
بالبعض نحو ثبت الرجل بالقر قريته على العموم نحو المساء خير من الكافر والدينيا خير من الدرهم  
اي المساء خير من كل كافر وكل دينيا خير من كل درهم **ومثل** اي مثل الفرد الحلي باللام على الصحيح  
**المفرد الذي ليس** فالقول الاطلاق يميني كان معرفة مطلقا ما **اليمين** **العهد**  
في ثم قوله تعالى في الذي يخالفون عني امره اي كل امر الله وخرج من هذا المذهب  
بدليل **المعروف** باللام نحو قولهم المؤمنون او الاضافه نحو بويصك الله في اولادكم  
**حكمة كالمفرد فيما سنا** يعني انه للعموم ما لم يتحقق عهد وهو عند اي هاشم بن الحنظل  
الصادق

التصادق ببعض الافراد كما في قوله تزوجت النساء وملكنت لبيد لانه المتفق على  
تتم قريته على العموم وعند الامم الحريمين عند و بين العهود بين العموم حتى تقوم قريته في العلم  
ان **حلي** المفرد الحلي باللام نعم المفردات وجميعها كواجب وانما لم يقع حلي المطلقات على من  
حلف بالطلاق لان يمينه على العرف لا الوضع النفي فالعقد على العقد السلام لان حقيقة  
الطلاق واحدة وهي قطع عصمة النكاح ولا افراد له حتى لا يخرج في العموم كمن تزوجت محلة  
فناقة تكون جميعا واخرى بالثابت لبيوتة صفى او كمن قال لا يدركك المات ولا فهاه على كل  
المرات لان اللام لا دلالة لها على قريته ولا وضعها فلا يحل الا على ما هو وليست حاد الا  
بمنزلة احاد العموم حتى يقال بالاستسراق قاله السبكي ومن زوجه ما ذكر في المفرد والوجه الثالث  
لو لم يرد ولا في احواله من كلام خارج البر وغيره وما قاله عيسى بن مروان في حقه  
الا انه قصروا حقه في دعواه ذلك وما لو حلف بغير من هاتين الدولتين لا يسترد جميع  
وان حلفا ان لا يبيعه لم يبيعه بشرط بعضه وما لو حلف ان لا يبيعه لغيره لم يبيعه بشرط  
كما قاله الرازي وهاه اذا قالت المرات اذ نت العاقب هذه المرات في حقه كالمالكين في قوله  
ما لم ترم قريته على الادة **معي** كما في فتاوى ابن الصلاح وما لو حلف بالظهار للصلوة اذ لم يفر  
حلا كبر كما في المصنف وما لو حلف السيد للمالك باوسط حومه وكانت اربعة وضعه عندما الثاني  
والثالث في المصنف لاشنا في قول صغير عنه لئلا شك ان كان لهم اذ يصفوا له لئلا شك بالعدة  
ان شئوا المؤخره وهاه ما قبله ولو حلف بالطلاق نحو قوله الحاج قال الاستوى ليعا من حقه  
فان قد يربط على المفرد الحلي بغيره ولا ولو حلف بغيره الحلي بغيره كما في حقه فاذا حلف  
العموم لبيعت الاقرب جميعه على الوجه اذا الطلاق مثلا لا يقع بالشك وفيما هو قال ان كان الله  
يعذب كافرين فاولئك خنظفون وحينما قصصه بغيره وان قصصه بغيره علم  
يقصصه بغيره لم يظنق امراته كما في قوله النور يطارق العتيبي ومن وقع الطلاق الذي يظنه  
الواهي وقره وهاه لو قال ان تزوجت النساء او تزوجت العبيد قاله طالق فحسب ثلثه  
وقيل بالثنتين وما مثل ان ظنت بغيري آدم فانت طالق فحسب ثلثه ايضا وقيل بالثنتين  
اذ اذ لم يرض بالجميع ولا يرض لغيره كما في قوله من زوجه ذلك ما اذ قاله العرف فلا يلزمه الثلاثة  
در الحكم في الاول وثلاثة الا في الثاني على الصحيح وما لو قال ان كان فيني دراهم لغيره لانه

على ان اليمين في قول الامام في حلي كالمالكين حلي ذلك ما اذا الزوج العهد اي اللام محققا والابان كان في كونهما در الاكراه فلا يثبت حرمته رجل ثم يقين الرجل اذ لم العهد ما في بعض ما هيبة وقيل ان هذا اللام البيع مطلقا وبه قال الامام الرازي في حقه الحسن التصادق ببعض الافراد في قوله لبيعت الشيب ومثرت لما قال لان ذلك هو المتيقن الا اذا فانت قريته على العموم في قوله تعالى ان انسان ليحسرا الذي آمنوا وعلو العاقب وقال العزالي في حقه الامام لا يعمل الا اذا كان واهب بالثالث في حديث الصيحين الذهب بالذهب بالها وهاه والبر بالبر والاه وهاه والمضرب بالاه وهاه والتمر بالتمر بالها وهاه فان تميز واحد بالوجه لا يفرق اذ يقال رجل واحد خوفي ذلك لا يثبت لصادق بالبعض نحو ثبت الرجل بالقر قريته على العموم نحو المساء خير من الكافر والدينيا خير من الدرهم اي المساء خير من كل كافر وكل دينيا خير من كل درهم ومثل اي مثل الفرد الحلي باللام على الصحيح المفرد الذي ليس فالقول الاطلاق يميني كان معرفة مطلقا ما اليمين العهد في ثم قوله تعالى في الذي يخالفون عني امره اي كل امر الله وخرج من هذا المذهب بدليل المعروف باللام نحو قولهم المؤمنون او الاضافه نحو بويصك الله في اولادكم حكمة كالمفرد فيما سنا يعني انه للعموم ما لم يتحقق عهد وهو عند اي هاشم بن الحنظل